


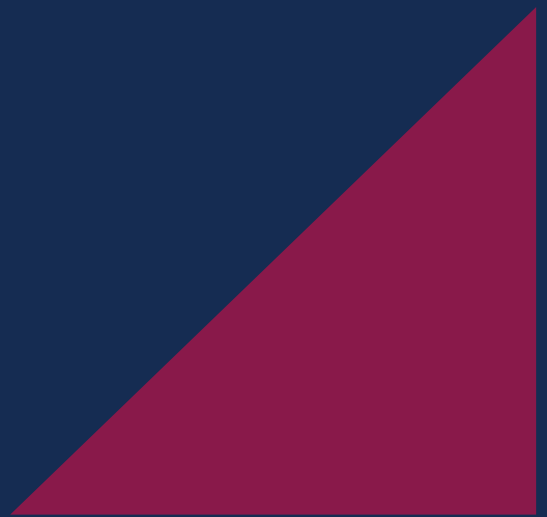


غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER



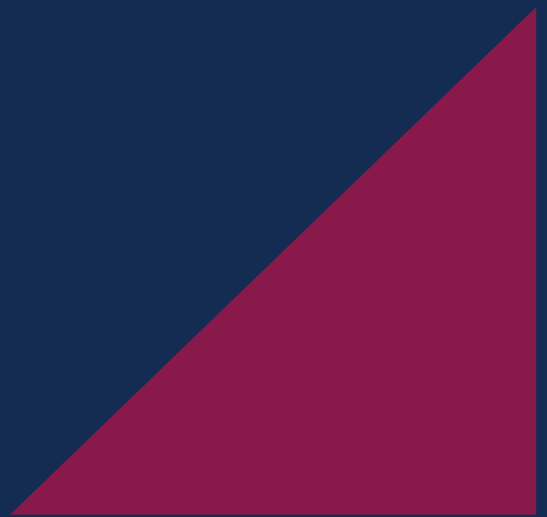
نظرة عامة على الاقتصاد المحلي

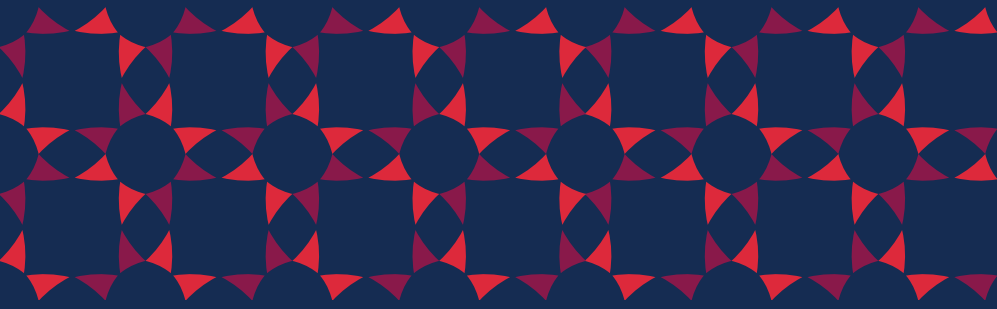
الربع الرابع 2022



محتوى التقرير

- 1 الملخص التنفيذي 5 صفحة
- 2 نمو ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي 9 صفحة
- 3 التبادل التجاري بين مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي 12 صفحة
- 4 النظرة الاقتصادية المحلية 18 صفحة
- 5 ترتيب مملكة البحرين في المؤشرات العالمية 27 صفحة
- 6 النظرة الاقتصادية العالمية 32 صفحة





1

الملخص التنفيذي

أدت مبادرات التنويع الاقتصادي في مملكة البحرين إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.09% في الربع الرابع من عام 2022 على أساس سنوي، مدفوعاً بنمو بنسبة 4.91% في القطاع غير النفطي، ومن أبرز القطاعات التي شهدت ارتفاعاً في معدلات النمو بالأسعار الثابتة، قطاع المشروعات المالية بنسبة 8.22%، قطاع التجارة بنسبة 6.57%، وقطاع العقارات وخدمات الأعمال بنسبة 6.04%. يشار إلى أن قطاع المشروعات المالية يعتبر أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 18.57%، متقدماً على قطاع النفط الخام والغاز والطبيعي.

ونمت التجارة بين مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 17.6% في الربع الرابع من عام 2022 مقارنةً بالربع الرابع من عام 2021، وعلووة على ذلك، فقد تجاوز قطاع السياحة في البحرين في الربع الرابع من عام 2022 مستويات ما قبل جائحة كورونا، حيث ارتفعت تدفقات السياحة الوافدة إلى البحرين في الربع الرابع من عام 2022 بنسبة 62% مقارنةً بالربع الرابع من عام 2021.

كما وارتفع معدل التضخم في جميع أنحاء العالم بنسبة 8.8% في عام 2022، وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي، ولكن من المتوقع أن ينخفض إلى 6.6% في عام 2023. وارتفع مؤشر أسعار المستهلك في البحرين بنسبة 3.6% في شهر ديسمبر 2022 مقارنةً بشهر ديسمبر 2021، ونتيجة لذلك ارتفعت أسعار الفائدة على القروض التجارية في البحرين في مختلف القطاعات خلال الربع الرابع من عام 2022 على أساس سنوي.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 2.9% على مستوى العالم و3.2% في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في عام 2023.

نمو ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي



- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.09% ونمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 2.44% في البحرين في الربع الرابع من عام 2022.
- قطاع المشروعات المالية أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2022 بنسبة 18.57%.

التبادل التجاري بين مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي



- 17.6% نسبة ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي في الربع الرابع من عام 2022 مقارنةً بنفس الفترة من عام 2021.
- المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الأول للبحرين من بين دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الرابع من عام 2022، بحجم تبادل تجاري بلغ 1.029 مليار دولار أمريكي.

النظرة الاقتصادية المحلية



- 62% ارتفاع في عدد الزوار الوافدين لأغراض سياحية في الربع الرابع من عام 2022 مقارنةً بالربع الرابع من عام 2021.
- 89% نسبة الزوار من المملكة العربية السعودية إلى البحرين في الربع الرابع من عام 2022.
- 7% نسبة انخفاض قيمة عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي في الربع الرابع من عام 2022 مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021.
- 6% نسبة ارتفاع قيمة معاملات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في الربع الرابع من عام 2022 مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021.
- 7% نسبة ارتفاع قيمة عمليات البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع السوبر ماركت في الربع الرابع من عام 2022 مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021.
- 7% نسبة ارتفاع قيمة عمليات البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع المتاجر في الربع الرابع من عام 2022 مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021.
- 16% نسبة انخفاض قيمة عمليات البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع المجوهرات في الربع الرابع من عام 2022 مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021.
- 25% نسبة ارتفاع التحويلات عبر فوري بلس في الربع الرابع من عام 2022 مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021.

- 3.6% نسبة ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك في شهر ديسمبر 2022 مقارنةً بشهر ديسمبر 2021
- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض التجارية عبر مختلف القطاعات الاقتصادية.
- ارتفاع عدد الموظفين المؤمن عليهم في القطاعين الخاص والعام في الربع الرابع من عام 2022 مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021.

ترتيب مملكة البحرين في المؤشرات العالمية

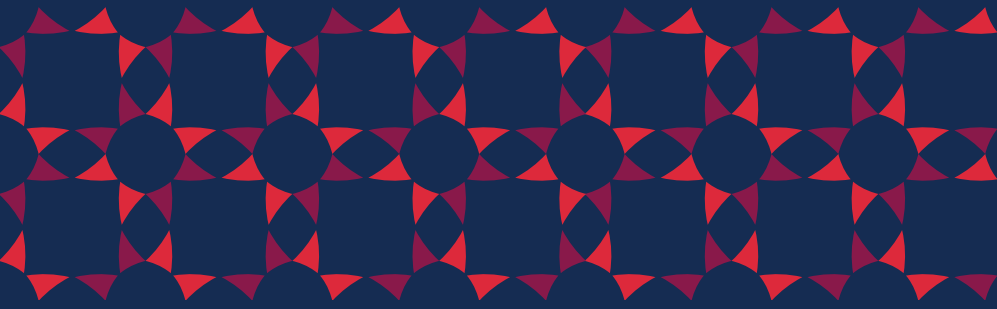


- البحرين هي الأقل تكلفة في ممارسة الأعمال التجارية في قطاع الخدمات المالية بين دول مجلس التعاون الخليجي.
- البحرين في المرتبة 35 عالمياً في تصنيف المواهب العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية لعام 2022.
- البحرين تحقق تحسناً في مؤشرات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2023.
- البحرين في المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر أساسيات الوافدين.

النظرة الاقتصادية العالمية



- توقعات بأن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.9% عالمياً و3.2% في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في عام 2023.
- انخفاض في معدل التضخم العالمي من 8.8% في عام 2022 إلى 6.6% في عام 2023 حسب توقعات صندوق النقد الدولي.
- يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ معدل الاستثمار العالمي 27.88% في المتوسط بين عامي 2022 و2024.
- 10% ارتفاع في أسعار خام برنت و7% ارتفاع في أسعار خام غرب تكساس الوسيط في ديسمبر 2022 مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021.
- 42% نسبة ارتفاع في أسعار الذهب في ديسمبر 2022 مقارنةً بشهر ديسمبر 2021



2

نمو ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.09% ونمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 2.44% في البحرين في الربع الرابع من عام 2022

نسبة نمو القطاعات الاقتصادية في الربع الرابع من عام 2022 مقارنة بالربع الرابع من عام 2021

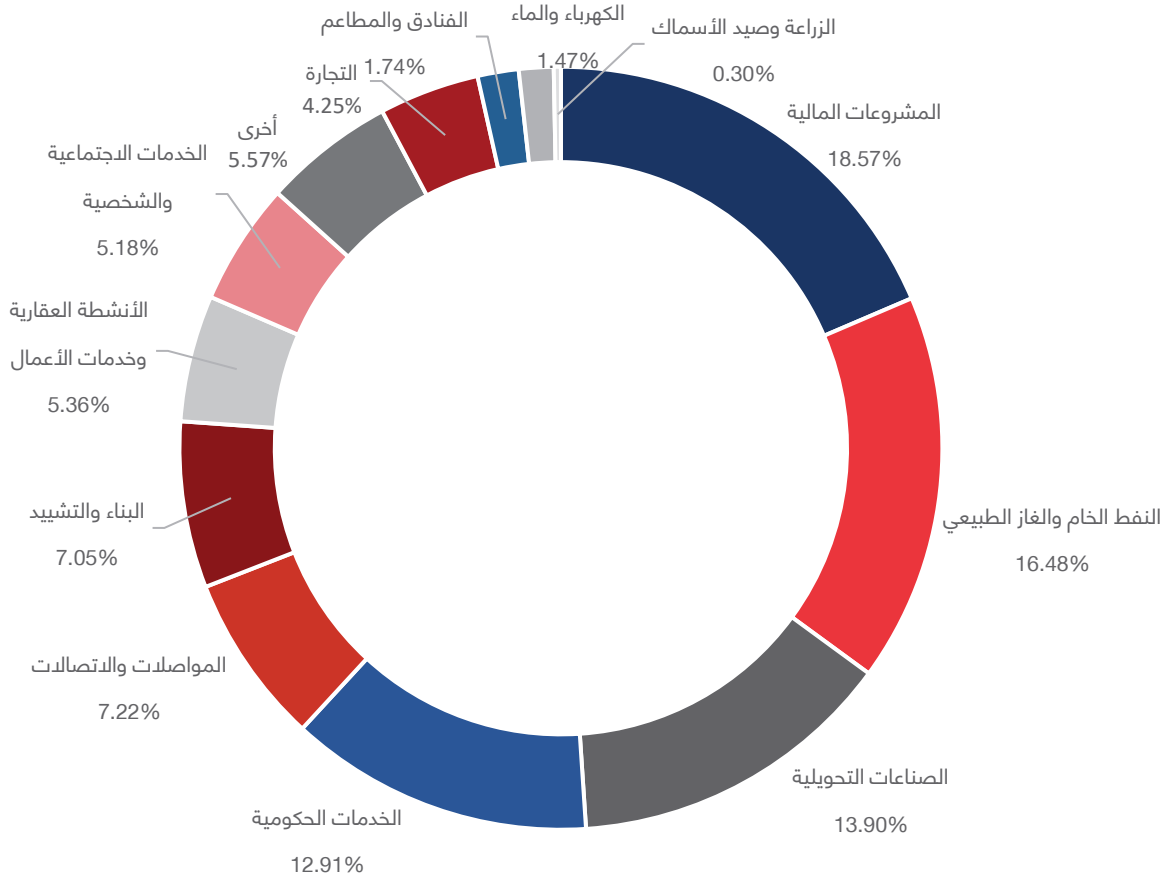
النمو بالأسعار الجارية	النمو بالأسعار الثابتة	القطاع
8.16%	4.92%	الزراعة والصيد الأسماك
9.44%	-0.33%	المناجم والمحاجر
-13.02%	4.90%	الصناعات التحويلية
18.94%	-2.73%	الكهرباء والماء
5.04%	0.11%	البناء والتشييد
2.30%	6.57%	التجارة
0.58%	0.60%	الفنادق والمطاعم
2.25%	-2.43%	المواصلات والاتصالات
3.64%	4.15%	الخدمات التعليمية (العامة والخاصة)
-21.84%	-20.76%	الخدمات الصحية (العامة والخاصة)
6.13%	6.33%	الخدمات الاجتماعية والشخصية
5.10%	6.04%	العقارات وخدمات الأعمال
9.36%	8.22%	المشروعات المالية
16.09%	16.92%	الخدمات الحكومية الأخرى
2.44%	4.09%	الناتج المحلي الإجمالي
9.95%	0.14%	الناتج المحلي الإجمالي من القطاع النفطي
1.16%	4.91%	الناتج المحلي الإجمالي من القطاع غير النفطي

نما الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2022 بنسبة 4.09% بالأسعار الثابتة وبنسبة 2.44% بالأسعار الجارية مقارنة بالربع الرابع من عام 2021، وقد كان النمو الاقتصادي مدفوعاً بشكل أساسي بالقطاعات غير النفطية التي نمت بنسبة 4.91% بالأسعار الثابتة. ومن أبرز القطاعات التي شهدت ارتفاعاً في معدلات النمو بالأسعار الثابتة، قطاع المشروعات المالية بنسبة 8.22%، وقطاع التجارة بنسبة 6.57%، وقطاع العقارات وخدمات الأعمال بنسبة 6.04%.

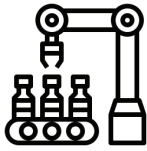
المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

قطاع المشروعات المالية أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2022 بنسبة 18.57%

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من 2022



أبرز ثلاث قطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:



الصناعات التحويلية



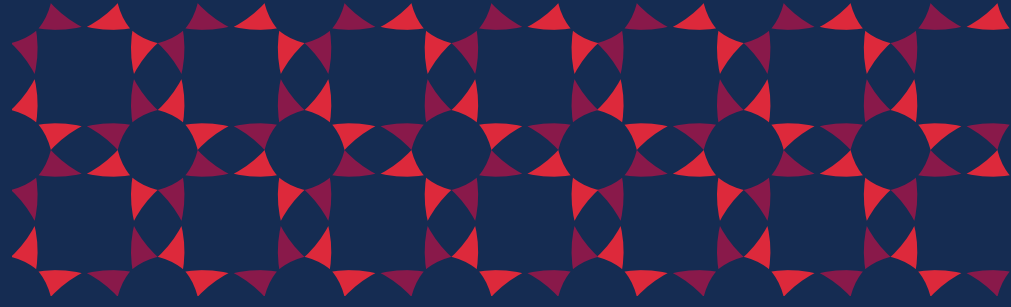
النفط الخام والغاز الطبيعي



المشروعات المالية

يعتبر قطاع المشروعات المالية أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2022 بنسبة 18.57%، يليه قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 16.48% ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 13.90%.

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية



3

التبادل التجاري بين مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي

17.6% نسبة ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي في الربع الرابع من عام 2022 مقارنةً بنفس الفترة من عام 2021

حجم التبادل التجاري بين البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي
(مليار دولار أمريكي)



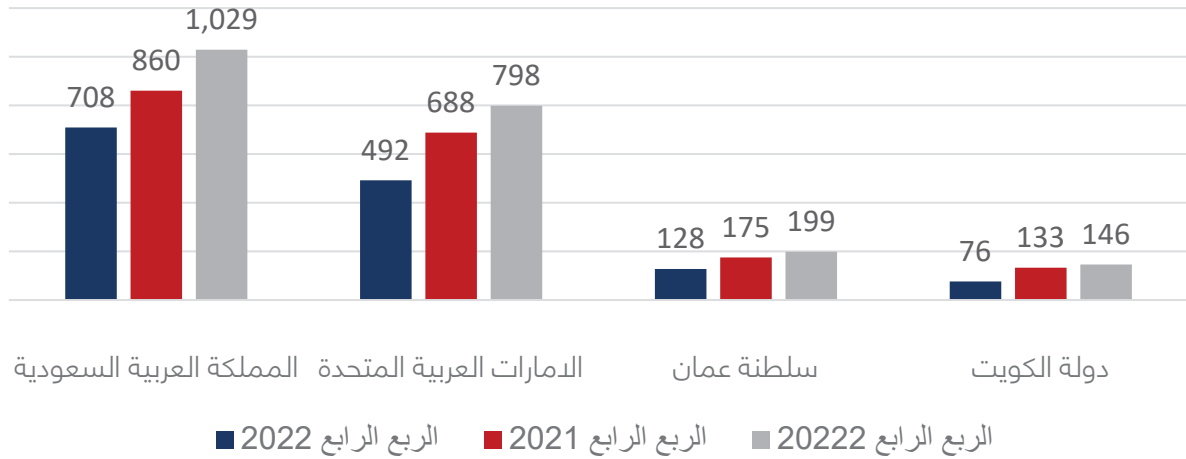
النسبة المئوية للتغير من 2021 إلى 2022	الربع الرابع 2022	الربع الرابع 2021	الربع الرابع 2020
17.6%	2,185,459,896	1,858,110,790	1,403,556,254

ارتفع حجم التبادل التجاري بين البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي في الربع الرابع من عام 2022 بشكل ملحوظ وبنسبة 17.6% مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021، من 1.86 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2021 إلى 2.19 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2022.

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الأول للبحرين من بين دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الرابع من عام 2022، بحجم تبادل تجاري بلغ 1.029 مليار دولار أمريكي

حجم التبادل التجاري (مليون دولار أمريكي)



النسبة المئوية للتغيير من 2021 إلى 2022	الربع الرابع 2022	الربع الرابع 2021	الربع الرابع 2020	الدولة
20%	1,028,718,216	859,503,629	708,310,149	المملكة العربية السعودية
16%	798,306,991	687,589,718	491,803,303	الإمارات العربية المتحدة
14%	198,858,488	175,138,764	127,595,123	عمان
9%	145,700,944	133,194,718	75,847,679	الكويت

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الأول للبحرين من بين دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الرابع من عام 2022، بحجم تبادل تجاري بلغ 1.029 مليار دولار أمريكي

المملكة العربية السعودية

حققت المملكة العربية السعودية أكبر حجم تبادل تجاري مع البحرين في الربع الرابع من عام 2022 حيث حافظت على موقعها كأكبر شريك تجاري للبحرين من بين دول مجلس التعاون الخليجي. وبلغ حجم التبادل التجاري بين المملكتين 860 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2021 وارتفع بنسبة 20% في الربع الرابع من عام 2022 حيث بلغ 1.029 مليار دولار أمريكي بنهاية العام 2022.



+20%

الإمارات العربية المتحدة

احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية في حجم التبادل التجاري مع البحرين من بين دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الرابع من عام 2022 حيث ارتفع حجم التجارة بين البلدين بنسبة 16% من 688 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2021 إلى 798 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2022.



+16%

عمان

جاءت عُمان في المركز الثالث في التبادل التجاري مع البحرين من بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ارتفعت مستويات التجارة بين عمان والبحرين بنسبة 14% في الربع الرابع من عام 2022 مقارنةً بالربع الرابع من عام 2021، من 175 مليون دولار أمريكي إلى 199 مليون دولار أمريكي.



+14%

الكويت

كانت الكويت هي الدولة الأقل في حجم التبادل التجاري مع البحرين من بين دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الرابع من عام 2022، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين بنسبة 9% فقط، من 133 مليون دولار أمريكي في عام 2021 إلى 146 مليون دولار أمريكي في عام 2022.



+9%

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أكبر شركاء الاستيراد للبحرين في الربع الرابع من عام 2022

النسبة المئوية من إجمالي الواردات من الدولة	قيمة السلع (دولار أمريكي)	أهم السلع المستوردة	إجمالي قيمة الواردات في الربع الرابع من عام 2022 (دولار أمريكي)	الدولة
8%	39,009,539	أجهزة الهواتف الذكية	486,502,470	الصين
34%	120,387,094	سبائك الذهب	354,095,245	الإمارات العربية المتحدة
93%	323,217,847	خامات الحديد ومركبات غير المكتلة	347,860,825	البرازيل
89%	255,132,006	أكسيد الألومنيوم الآخر	286,367,075	أستراليا
11%	31,709,776	أجزاء لمحركات الطائرات	285,874,819	الولايات المتحدة

الصين تحافظ على مكانتها كأكبر شريك استيراد للبحرين في الربع الرابع من عام 2022

حافظت الصين على مكانتها كأكبر شريك استيراد للبحرين في الربع الرابع من عام 2022 بقيمة واردات إجمالية قدرها 487 مليون دولار أمريكي، يشار إلى أن أكبر سلعة مستوردة من الصين خلال الربع الرابع من العام 2022 هي أجهزة الهواتف الذكية بقيمة إجمالية بلغت 39 مليون دولار أمريكي ومثلت ما يقارب الـ 8% من إجمالي الواردات من الصين.

حلت الإمارات العربية المتحدة في المركز الثاني في قائمة أكبر شركاء الاستيراد للبحرين في الربع الرابع من عام 2022، حيث بلغت قيمة الواردات الإجمالية 354 مليون دولار أمريكي. وكانت أكبر سلعة مستوردة من الإمارات العربية المتحدة في الربع الرابع من 2022 هي سبائك الذهب بقيمة 120 مليون دولار أمريكي وشكلت هذه السلعة ما يقارب الـ 34% من إجمالي الواردات من الإمارات.

وجاءت البرازيل كالثالث أكبر شريك استيراد للبحرين، حيث بلغ إجمالي الواردات منها حوالي 348 مليون دولار أمريكي، يشار إلى أن أكبر السلع المستوردة من البرازيل في الربع الرابع من 2022 هي خامات الحديد ومركبات غير المكتلة بقيمة 323 مليون دولار أمريكي ومثلت 93% من الواردات من البرازيل.

وبلغت قيمة إجمالي الواردات من أستراليا ما يقارب الـ 286 مليون دولار أمريكي، وكان أكسيد الألومنيوم الآخر هو أكبر سلعة مستوردة من أستراليا في الربع الرابع من 2022 بقيمة 255 مليون دولار أمريكي ومثلت 89% من إجمالي الواردات من أستراليا.

وأخيراً فقد بلغ إجمالي الواردات من الولايات المتحدة 286 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2022، وكانت أكبر سلعة مستوردة هي أجزاء لمحركات الطائرات بقيمة 31.7 مليون دولار أمريكي وشكلت 11% من إجمالي الواردات من الولايات المتحدة.

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أكبر شركاء التصدير للبحرين في الربع الرابع من عام 2022

النسبة المئوية من إجمالي الصادرات من الدولة	إجمالي قيمة الصادرات (دولار أمريكي)	أهم السلع المُصدرة	إجمالي قيمة الصادرات في الربع الرابع من عام 2022 (دولار أمريكي)	الدولة
21%	168,681,878	خامات الحديد ومركزاتها المكتلة	813,608,814	المملكة العربية السعودية
26%	116,806,986	خامات الحديد ومركزاتها المكتلة	444,211,745	الإمارات العربية المتحدة
55%	168,573,335	خلأط من الومنيوم خام	304,228,161	الولايات المتحدة الأمريكية
52%	90,916,354	الومنيوم خام ، غير مخلوط	174,880,952	هولندا
69%	110,910,019	خامات الحديد ومركزاتها المكتلة	161,379,766	عُمان

المملكة العربية السعودية تحافظ على مكانتها كأبـر شريك تصدير للبحرين في الربع الرابع من عام 2022

حافظت المملكة العربية السعودية على مكانتها كأبـر سوق لتصدير السلع البحرينية في الربع الرابع من عام 2022، حيث بلغ إجمالي قيمة الصادرات من المملكة العربية السعودية حوالي 814 مليون دولار أمريكي، وكانت أكبر سلعة تم تصديرها إلى المملكة العربية السعودية هي خامات الحديد ومركزاتها المكتلة بقيمة 169 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 21% من إجمالي الصادرات إلى المملكة العربية السعودية.

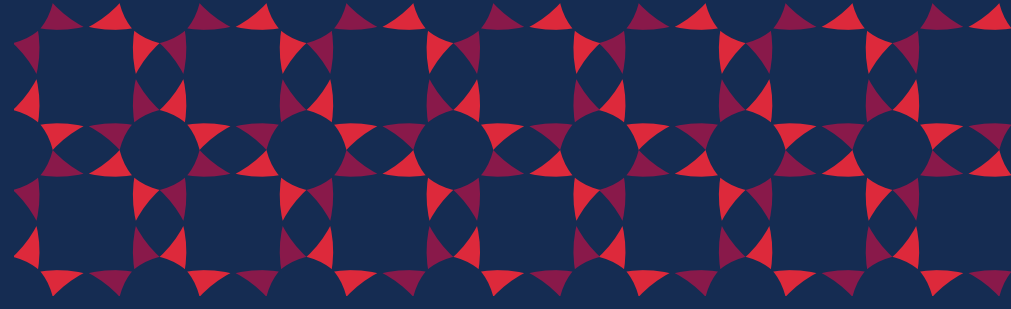
وجاءت الإمارات العربية المتحدة كثاني أبـر شريك تصدير للبحرين، حيث بلغت قيمة الصادرات الإجمالية إلى الإمارات العربية المتحدة ما يقارب الـ 444 مليون دولار أمريكي، وكانت أكبر سلعة مُصدرة هي خامات الحديد ومركزاتها المكتلة بقيمة 117 مليون دولار أمريكي، وقد مثلت 26% من إجمالي الصادرات إلى الإمارات العربية المتحدة.

وبلغ إجمالي الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية حوالي الـ 304 مليون دولار أمريكي وهي ثالث أبـر شريك تصدير للبحرين، وكانت الخلأط من الالومنيوم الخام هي أكبر سلعة تم تصديرها بقيمة 169 مليون دولار أمريكي، وقد مثلت 55% من إجمالي الصادرات إلى الولايات المتحدة.

من جانب آخـر، بلغ إجمالي الصادرات إلى هولندا حوالي 175 مليون دولار أمريكي، وكانت أكبر سلعة مُصدرة هي الالومنيوم الخام ، غير المخلوط بقيمة 91 مليون دولار أمريكي، وقد مثلت 52% من إجمالي الصادرات إلى هولندا.

وتعتبر عُمان خامس أبـر شريك تصدير للبحرين في الربع الرابع من عام 2022 ، حيث بلغ إجمالي قيمة الصادرات 161 مليون دولار أمريكي، وكانت أكبر سلعة مُصدرة هي خامات الحديد ومركزاتها المكتلة بقيمة 111 مليون دولار أمريكي، وقد مثلت 69% من إجمالي الصادرات إلى عُمان.

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية



4

النظرة الاقتصادية المحلية

62% ارتفاع في عدد الزوار الوافدين لأغراض سياحية في الربع الرابع من عام 2022 مقارنةً بالربع الرابع من عام 2021

تجاوزت المؤشرات المختلفة لقطاع السياحة في البحرين في الربع الرابع من عام 2022 مستويات ما قبل جائحة كورونا، حيث ارتفع عدد الزوار الوافدين لأغراض سياحية بنسبة 19% مقارنةً بالربع الرابع من عام 2019، ليصل إلى 3 ملايين سائح في عام 2022، وبالمقارنة بالربع الرابع من عام 2021، فقد ارتفع عدد الزوار الوافدين لأغراض سياحية بنسبة 62% . علاوة على ذلك، بلغت إيرادات السياحة الوافدة 386 مليون دينار بحريني في الربع الرابع من عام 2022، بزيادة قدرها 5% مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021 وزيادة بنسبة 30% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019.

المؤشرات السياحية

المؤشر	الربع الرابع من عام 2019	الربع الرابع من عام 2020	الربع الرابع من عام 2021	الربع الرابع من عام 2022	نسبة التغيير من عام 2021 إلى عام 2022
عدد المسافرين القادمين (بالآلاف) (باستثناء البحرينيين)	2,879	180	2,103	3,412	62%
عدد الزوار الوافدين لأغراض سياحية (بالآلاف) (باستثناء المقيمين في البحرين والقادمين لأغراض غير سياحية)	2,547	119	1,870	3,027	62%
عدد الليالي السياحية (بالآلاف)	2,509	539	4,187	3,166	-24%
متوسط الإنفاق اليومي للزائر (بالدينار البحريني)	68.7	65.4	74.5	73.8	-1%
إجمالي إيرادات السياحة الوافدة (مليون دينار بحريني)	297	35	367	386	5%

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

89% نسبة الزوار من المملكة العربية السعودية إلى البحرين في الربع الرابع من عام 2022

بلغ إجمالي زوار البحرين من المملكة العربية السعودية حوالي 2.68 مليون زائر في الربع الرابع من عام 2022، وقد شكلوا ما يقارب الـ 89% من إجمالي الزوار الوافدين، كما زار البحرين 307 ألف زائر من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، بما نسبته 10% من إجمالي الزوار الوافدين.

عدد الزوار الوافدين حسب البلد / منطقة الإقامة - الربع الرابع من عام 2022

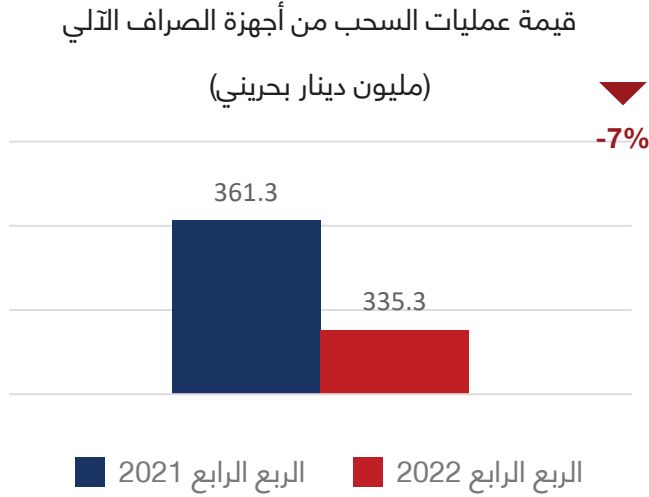
الحصص السوقية	عدد الزوار	بلد / منطقة الإقامة
88.6%	2,681,173	المملكة العربية السعودية
10.1%	307,151	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى
0.8%	23,115	أوروبا
0.1%	4,319	آسيا
0.0%	932	الشرق الأوسط
0.3%	9,041	أمريكا
0.0%	1,451	دول أخرى
100.0%	3,027,181	الإجمالي

عدد الزوار الوافدين إلى البحرين حسب منطقة الإقامة
الربع الرابع من عام 2022



المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

7% نسبة انخفاض قيمة عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي في الربع الرابع من عام 2022 مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021

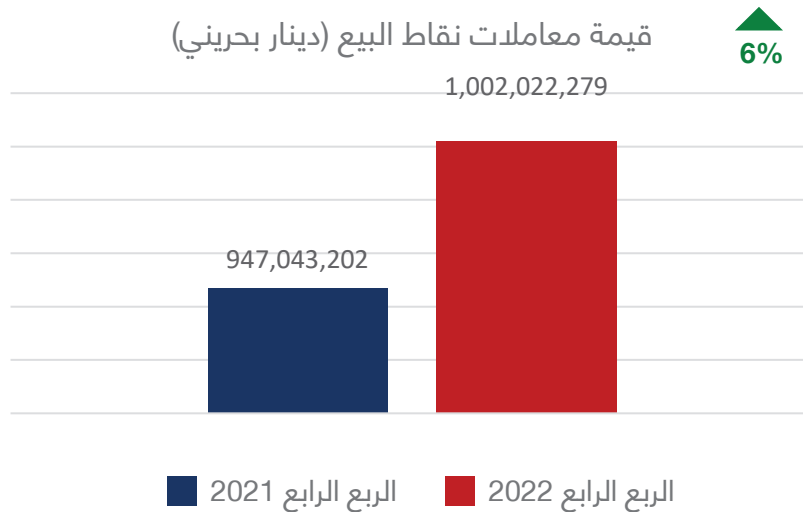


انخفضت قيمة معاملات السحب من أجهزة الصراف الآلي بشكل ملحوظ في الربع الرابع من 2022 مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021.

حيث انخفضت قيمة معاملات السحب من أجهزة الصراف الآلي بنسبة 7% في الربع الرابع من عام 2022، من 361.3 مليون دينار بحريني في عام 2021 إلى 335.3 مليون دينار بحريني في عام 2022.

المصدر: مصرف البحرين المركزي

6% نسبة ارتفاع قيمة معاملات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في الربع الرابع من عام 2022 مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021.

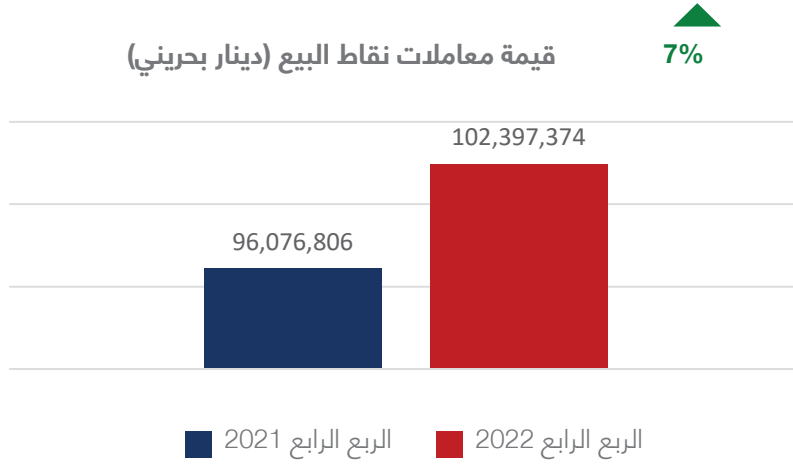


ارتفعت قيمة معاملات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في الربع الرابع من عام 2022 مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021.

حيث ارتفعت قيمة المعاملات بنسبة 6% في الربع الرابع 2022 من 947 مليون دينار بحريني في الربع الرابع من عام 2021 إلى 1.002 مليار دينار بحريني في الربع الرابع من عام 2022.

المصدر: مصرف البحرين المركزي

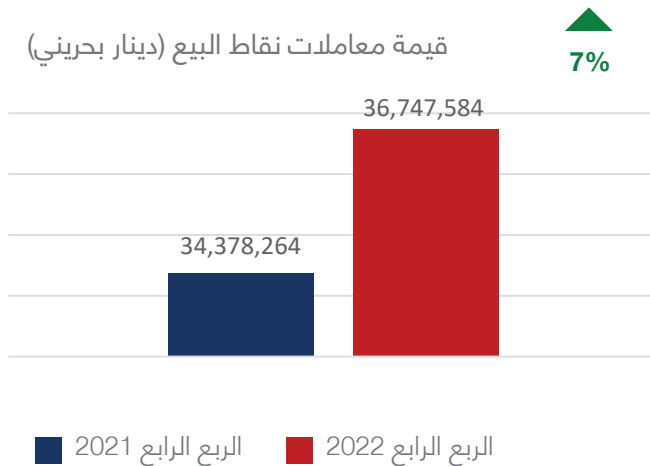
7% نسبة ارتفاع قيمة عمليات البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع السوبر ماركت في الربع الرابع من عام 2022 مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021



ارتفعت قيمة عمليات البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع السوبر ماركت بنسبة 7% في الربع الرابع من عام 2022، من 96 مليون دينار بحريني في الربع الرابع من عام 2021 إلى 102 مليون دينار بحريني في الربع الرابع من عام 2022.

المصدر: مصرف البحرين المركزي

7% نسبة ارتفاع قيمة عمليات البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع المتاجر في الربع الرابع من عام 2022 مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021

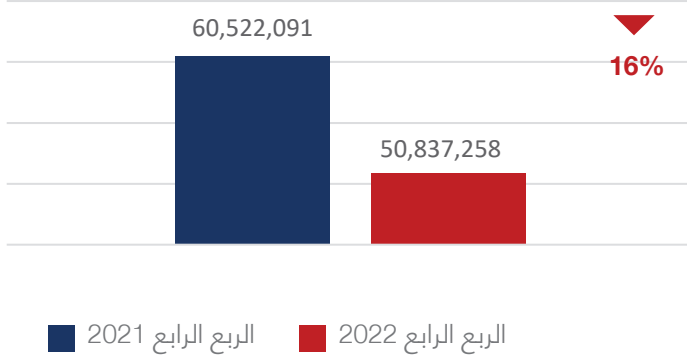


ارتفعت قيمة عمليات البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع المتاجر بنسبة 7% في الربع الرابع من عام 2022، من 34 مليون دينار بحريني في الربع الرابع من عام 2021، إلى 37 مليون دينار بحريني في الربع الرابع من عام 2022.

المصدر: مصرف البحرين المركزي

16% نسبة انخفاض قيمة عمليات البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع المجوهرات في الربع الرابع من عام 2022 مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021

قيمة معاملات نقاط البيع (دينار بحريني)

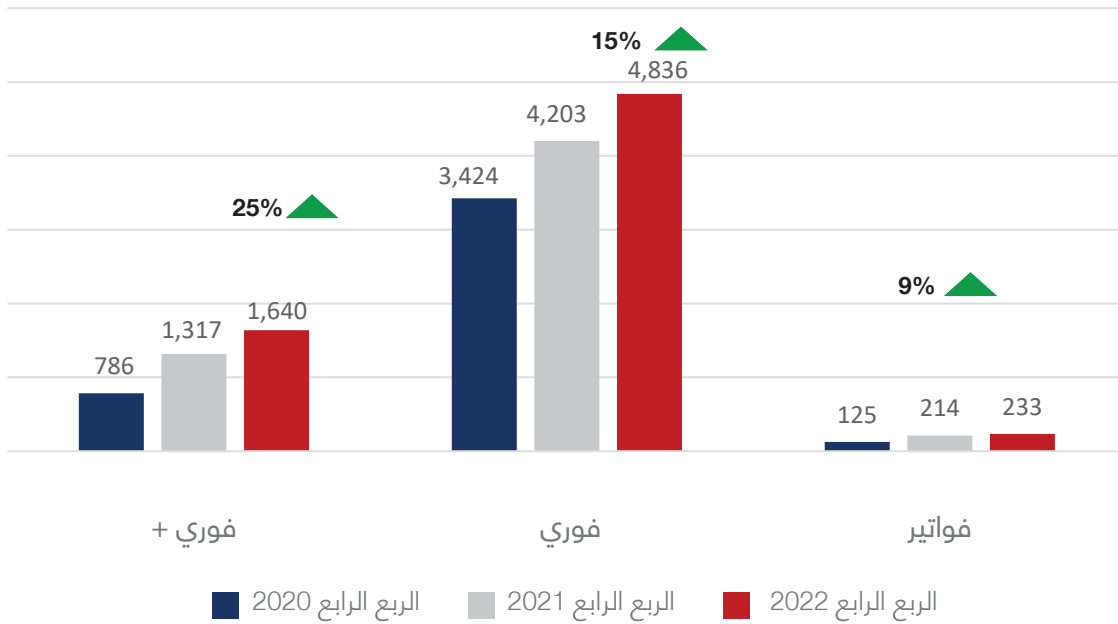


انخفضت قيمة عمليات البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع المجوهرات بنسبة 16% في الربع الرابع من عام 2022، من 61 مليون دينار بحريني في الربع الرابع من عام 2021 إلى 51 مليون دينار بحريني في الربع الرابع من عام 2022.

المصدر: مصرف البحرين المركزي

25% نسبة ارتفاع التحويلات عبر فوري بلس في الربع الرابع 2022 مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021

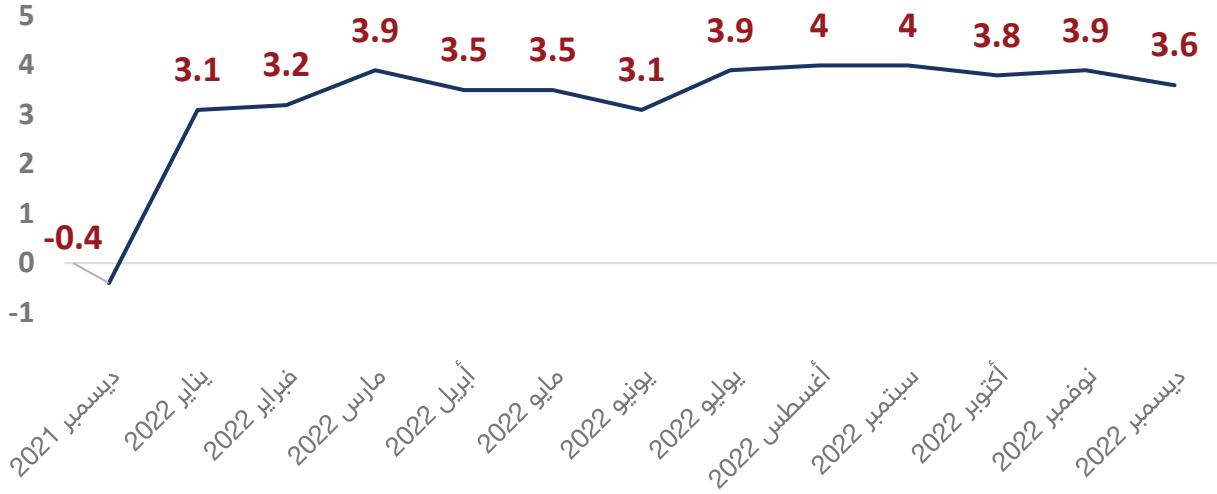
ارتفعت قيمة التحويلات المالية الإلكترونية عبر نظام فوري بلس بنسبة 25% من 1.3 مليار دينار بحريني في الربع الرابع من عام 2021 إلى 1.6 مليار دينار بحريني في الربع الرابع من عام 2022 وبنسبة 109% مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2020، كما ارتفعت قيمة التحويلات عبر نظام فوري بنسبة 15% من 4.2 مليار دينار بحريني في الربع الرابع من عام 2021 إلى 4.8 مليار دينار بحريني في الربع الرابع من عام 2022، وارتفعت قيمة التحويلات المالية الإلكترونية عبر "فواتير" بنسبة 9% من 214 مليون دينار بحريني إلى 233 مليون دينار بحريني في الربع الرابع من عام 2022.



المصدر: مصرف البحرين المركزي

3.6% نسبة ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك في شهر ديسمبر 2022 مقارنةً بشهر ديسمبر 2021

مؤشر أسعار المستهلك (%)

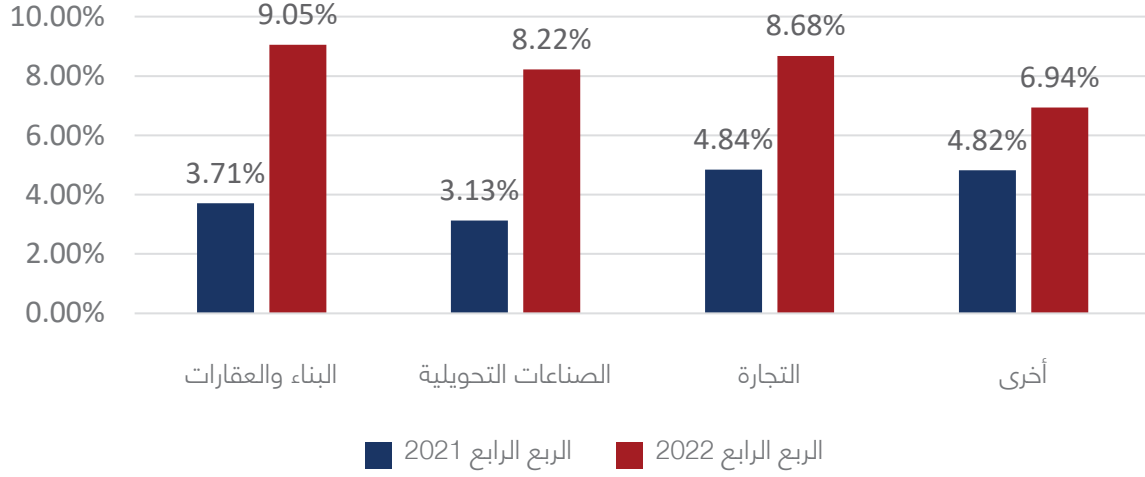


ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 3.6% في شهر ديسمبر 2022 مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021، وكانت أبرز التغييرات خلال تلك الفترة في التالي:

- ارتفاع أسعار مجموعة الطعام والمشروبات غير الكحولية بنسبة 11.5%.
- ارتفاع أسعار مجموعة الطعام والفنادق بنسبة 9.2%.
- ارتفاع أسعار مجموعة المواصلات بنسبة 6.4%.
- ارتفاع أسعار مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 4.9%.

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

ارتفاع أسعار الفائدة على القروض التجارية عبر مختلف القطاعات الاقتصادية



ارتفعت أسعار الفائدة على القروض التجارية عبر مختلف القطاعات الاقتصادية خلال الربع الرابع من عام 2022 على أساس سنوي، ففي قطاع البناء والعقارات ارتفع سعر الفائدة من 3.71% في الربع الرابع من عام 2021 إلى 9.05% في الفترة نفسها من عام 2022. كما ارتفع من 4.84% إلى 8.68% في قطاع التجارة، ومن 3.13% إلى 8.22% في قطاع الصناعات التحويلية، وفي القطاعات الأخرى ارتفع سعر الفائدة من 4.82% إلى 6.94%.

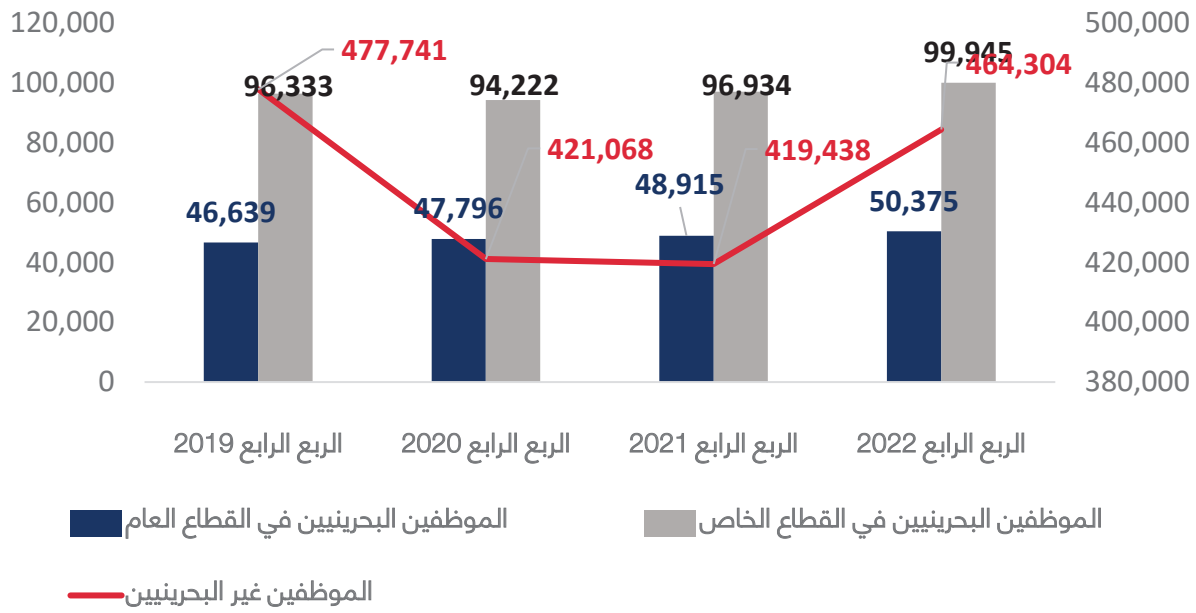
قام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة عدة مرات في عام 2022 بهدف السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة، وبدوره قام مصرف البحرين المركزي برفع أسعار الفائدة عدة مرات نظراً لارتباط الدينار البحريني بالدولار الأمريكي.

المصدر: مصرف البحرين المركزي

ارتفاع عدد الموظفين المؤمن عليهم في القطاعين الخاص والعام في الربع الرابع من عام 2022 مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021

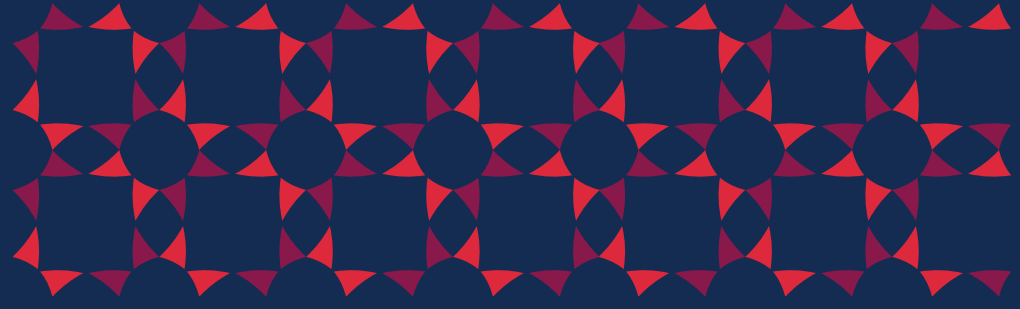
ارتفع عدد البحرينيين المؤمن عليهم في القطاعين الخاص والعام بنسبة 3% في الربع الرابع من عام 2022 مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021، كما ارتفع عدد غير البحرينيين المؤمن عليهم بنسبة 11% في الربع الرابع من عام 2022 مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق.

عدد المؤمن عليهم في سوق العمل في الربع الرابع 2022



نسبة التغيير من 2021 إلى 2022	الربع الرابع من عام 2022	الربع الرابع من عام 2021	الربع الرابع من عام 2020	الربع الرابع من عام 2019	الفئة
3%	50,375	48,915	47,796	46,639	الموظفون البحرينيون في القطاع العام
3%	99,945	96,934	94,222	96,333	الموظفون البحرينيون في القطاع الخاص
11%	464,304	419,438	421,068	477,741	غير البحرينيين

المصدر: الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية



5

ترتيب مملكة البحرين في المؤشرات الاقتصادية العالمية

البحرين هي الأقل تكلفة بين دول مجلس التعاون الخليجي في ممارسة الأعمال التجارية في قطاع الخدمات المالية

وفقاً لتقرير "تكلفة ممارسة الأعمال في البحرين - قطاع الخدمات المالية" الصادر عن شركة "KPMG"، تتمتع البحرين بأقل متوسط تكلفة سنوية للعمليات في قطاع الخدمات المالية من بين دول مجلس التعاون الخليجي. يأخذ التقرير في الاعتبار تكلفة إنشاء الأعمال وتسجيلها وتشغيلها، ويشمل ذلك التكاليف المتكررة مثل الرواتب وتكاليف إيجار المكاتب وتكاليف خدمات الهاتف والإنترنت والكهرباء والماء. وبشكل عام، فإن متوسط التكلفة السنوية للعمليات في البحرين أقل بنسبة 11% عن دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. وأيضاً بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، فإن تكاليف التشغيل المباشرة في البحرين أقل بنسبة 27% وبالمقارنة بالمتوسط الإقليمي، فإن تكاليف التشغيل غير المباشرة أقل بنسبة 23%.

متوسط التكلفة السنوية للعمليات

السعودية	الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي)	الإمارات العربية المتحدة (دبي)	البحرين	التكاليف بالدولار الأمريكي
26,600	15,000	50,000	10,640	رسوم الترخيص السنوية
97,390	148,100	129,330	77,060	الإيجار التجاري
1,539,320	1,616,960	1,765,100	1,448,660	القوى العاملة
8,860	9,540	9,540	8,360	خدمات الهاتف
920	2,660	2,660	640	خدمات الإنترنت
2,850	2,680	3,900	2,110	الكهرباء والماء
1,675,930	1,794,940	1,960,530	1,547,450	التكلفة الإجمالية
8%	16%	27%		فرق التكلفة (بالمقارنة بالبحرين)

المصدر: تقرير تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي - قطاع الخدمات المالية - الصادر عن شركة "كي بي إم جي" - 2022

البحرين في المرتبة 35 عالمياً في تصنيف المواهب العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية لعام 2022

ظهرت البحرين لأول مرة في النسخة التاسعة من تصنيف المواهب العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية لعام 2022 كواحدة من أفضل 15 دولة في 13 مؤشر. يقيم تصنيف المواهب العالمية 2022 مدى تطوير وجذب الدول للمواهب والمحافظة عليها، وفي الوقت نفسه جذب مجموعة المواهب الدولية بما يلبي طلب التوظيف في السوق المحلي ويعزز القدرة التنافسية الشاملة. يتضمن المؤشر 63 دولة، وهناك 3 عوامل رئيسية يتم أخذها في الاعتبار، وهي عامل الاستثمار والتنمية الذي يهتم بالموارد المحلية المخصصة لتعزيز المواهب المحلية، وعامل الجاذبية الذي يقيس القدرة على جذب المواهب (المحلية والدولية) والحفاظ عليها، وعامل الجاهزية الذي يُقيم جودة المهارات والكفاءات المتاحة داخل سوق العمل، ويتم تحليل 31 مؤشراً فرعياً ضمن هذه العوامل الثلاثة. واحتلت البحرين المرتبة 35 في المؤشر العام، والرابعة بين دول مجلس التعاون الخليجي. ضمن الجاهزية، احتلت البحرين مرتبة عالية في العديد من المؤشرات الفرعية. كما صنفت المملكة في المرتبة الخامسة عالمياً في مؤشر العمالة الماهرة، مما يدل على القوى العاملة ذات المهارات العالية والتدريب وبرامج التنمية والمبادرات في البحرين. تحتل البحرين المرتبة السابعة عالمياً من حيث المهارات المالية والخبرة الدولية لكبار المديرين. علوة على ذلك، تحتل البحرين المرتبة الرابعة عالمياً في المؤشر الفرعي لكبار المديرين المختصين.

أداء دول مجلس التعاون الخليجي في تصنيف المواهب العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية لعام 2022

الدولة	الإجمالي	الاستثمار والتنمية	الجاذبية	الجاهزية
الإمارات العربية المتحدة	21 ▲	45 ▲	15 ▼	7 ▼
المملكة العربية السعودية	30 ▲	32 ▲	20 ▲	41 ▲
قطر	34 ▼	44 ▲	22 ▲	30 ▼
البحرين	35 ▲	48 ▲	16 ▲	33 ▲

▲ تحسن أو استقرار

▼ انخفاض

المصدر: تقرير تصنيف المواهب العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية لعام 2022

البحرين تحقق تحسناً في مؤشرات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2023

خطت مملكة البحرين خطوات واسعة في تعزيز المساواة بين الجنسين، مما جعل المملكة تسجل 68.1/100 في تقرير البنك الدولي الخاص بمؤشرات تقرير "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون" لعام 2023، ويشكل ذلك تحسناً بمقدار 3.1 نقطة، مقارنةً بما حققته البحرين في العام السابق. تحلل مؤشرات تقرير "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون" القوانين التي تؤثر على الفرص الاقتصادية للمرأة في 190 اقتصاداً حول العالم. يأخذ المؤشر في الاعتبار 8 عوامل تركز على تفاعل المرأة مع القانون من حيث التنقل، ومكان العمل، والأجور، والزواج، والوالدية، وريادة الأعمال، والأصول، والمعاشات التقاعدية. تتمتع البحرين بواحد من أعلى معدلات النمو بين الاقتصادات التي تضمنها التقرير، وذلك بسبب العديد من الإصلاحات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي نفذتها المملكة في السنوات الأخيرة. كان آخر هذه الإصلاحات والتي رصدها البنك الدولي هو مؤشر "التقاعد"، حيث قامت البحرين بالمساواة بين الجنسين في سن التقاعد والحصول على مزايا تقاعدية كاملة.

أداء دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2023

الدولة	مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (/100)
الإمارات العربية المتحدة	82.5
المملكة العربية السعودية	71.3
البحرين	68.1
عُمان	38.8
الكويت	35
قطر	29.4

المصدر: تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2023 - البنك الدولي

البحرين في المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر أساسيات الوافدين

حققت البحرين المرتبة الأولى على مستوى العالم في مؤشر أساسيات الوافدين، وذلك في الاستطلاع السنوي للمغتربين لعام 2022 الذي نشرته "InterNations"، وقد غطي هذا الاستطلاع 52 وجهة وكان حجم كل عينة لا يقل عن 50 مستجيباً.

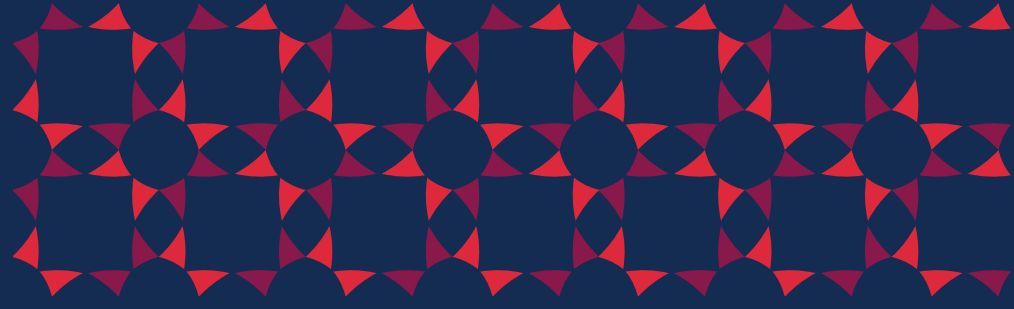
• يعتمد مؤشر أساسيات العمالة الوافدة على أربع فئات فرعية:

1. الأمور الإدارية: سهولة الحصول على التأشيرة، والتعامل مع السلطات المحلية، وفتح حساب بنكي محلي.
2. الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، والوصول إلى الإنترنت عالي السرعة والمحتوى غير المقيد، وخيارات الدفع غير النقدي.
3. اللغة: يُقيم المستجيبون مدى سهولة تعلم اللغة المحلية والعيش في البلد دون التحدث بلغتها.
4. السكن: القدرة على تحمل التكاليف وتوفير السكن المحلي.

الرتبة	أساسيات المغتربين
1	البحرين
2	الإمارات العربية المتحدة
3	سنغافورة
4	إستونيا
5	عمان
6	إندونيسيا
7	المملكة العربية السعودية
8	قطر
9	كينيا
10	كندا

تمكنت البحرين من الوصول إلى المرتبة الأولى ضمن هذه الفئة بسبب حصولها على المرتبة الثانية في مؤشر الأمور الإدارية والمرتبة الرابعة في مؤشر اللغة. أفاد 70% من المستجيبين الذين احتاجوا إلى الحصول على تأشيرة بأنه من السهل الحصول عليها، كما أفاد 67% منهم بأنه من السهل التعامل مع السلطات المحلية. وعلووة على ذلك، أفاد 82% منهم بأنه من السهل العثور على سكن.

المصدر: InterNations

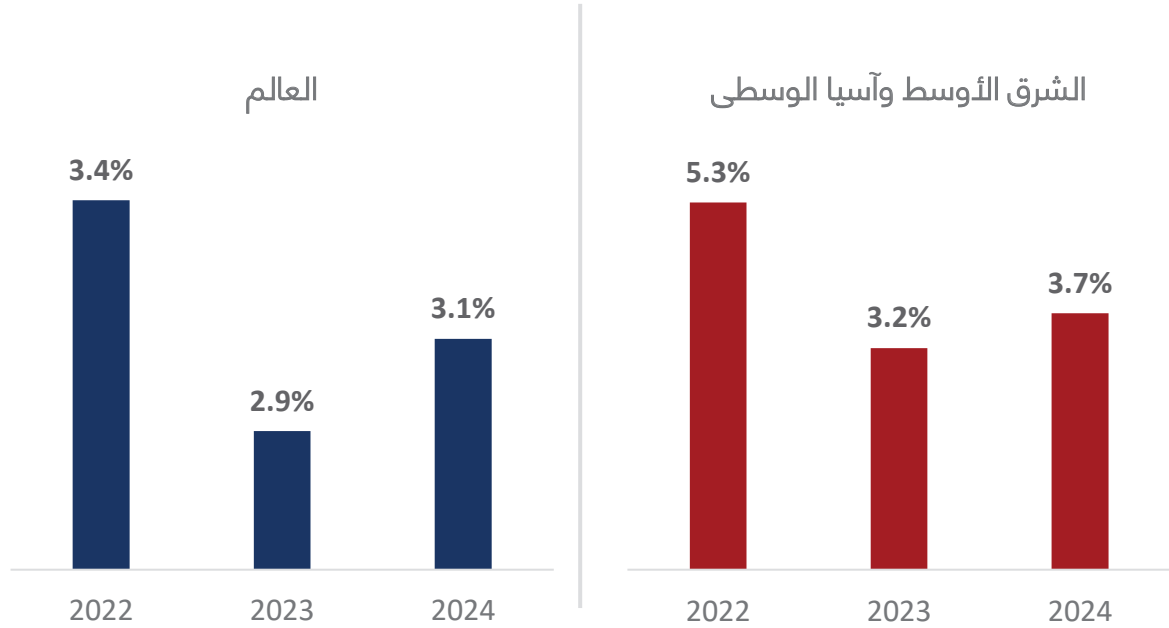


6

النظرة الاقتصادية العالمية

توقعات بأن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.9% عالمياً و3.2% في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في عام 2023

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

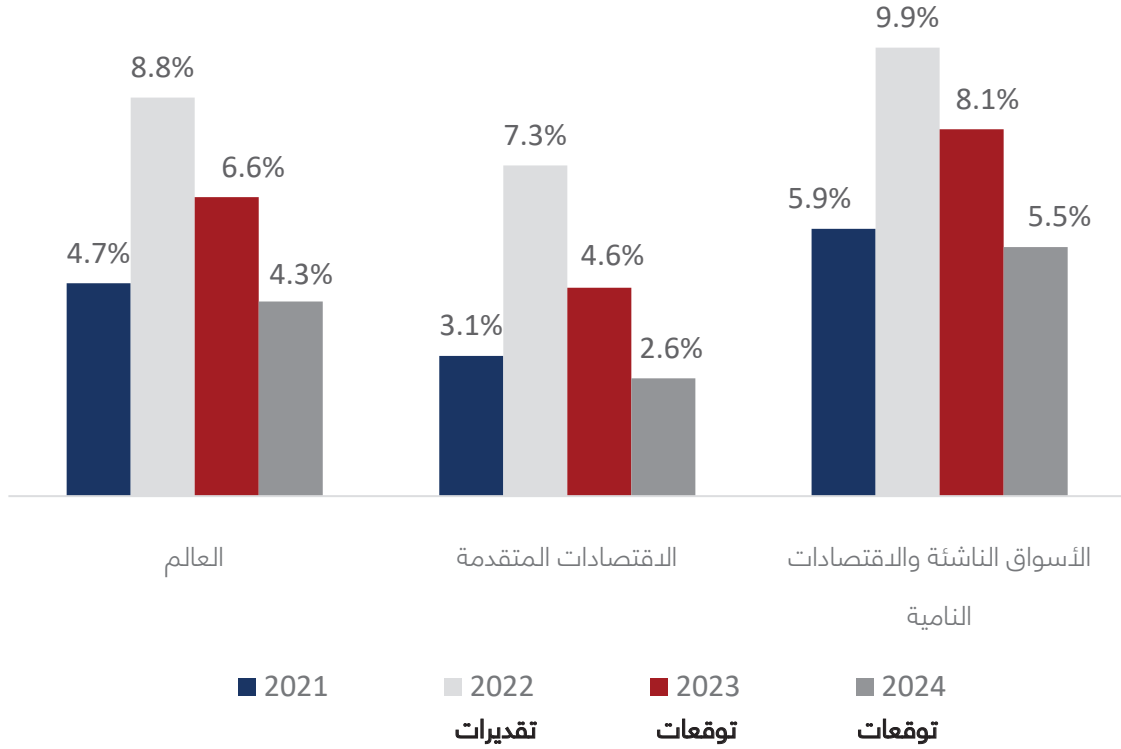


وفقاً لتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في يناير 2023، من المتوقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي من 3.4% في عام 2022 إلى 2.9% في عام 2023، قبل أن يصل إلى 3.1% في عام 2024. لا يزال النشاط الاقتصادي العالمي متأثراً بزيادة أسعار الفائدة بواسطة البنوك المركزية للتخفيف من تأثير التضخم والحرب الروسية على أوكرانيا. من المتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من 5.3% في عام 2022 إلى 3.2% في عام 2023، ومن المتوقع بعد ذلك أن يرتفع إلى 3.7% في عام 2024.

المصدر: صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2023

انخفاض في معدل التضخم العالمي من 8.8% في عام 2022 إلى 6.6% في عام 2023 حسب توقعات صندوق النقد الدولي

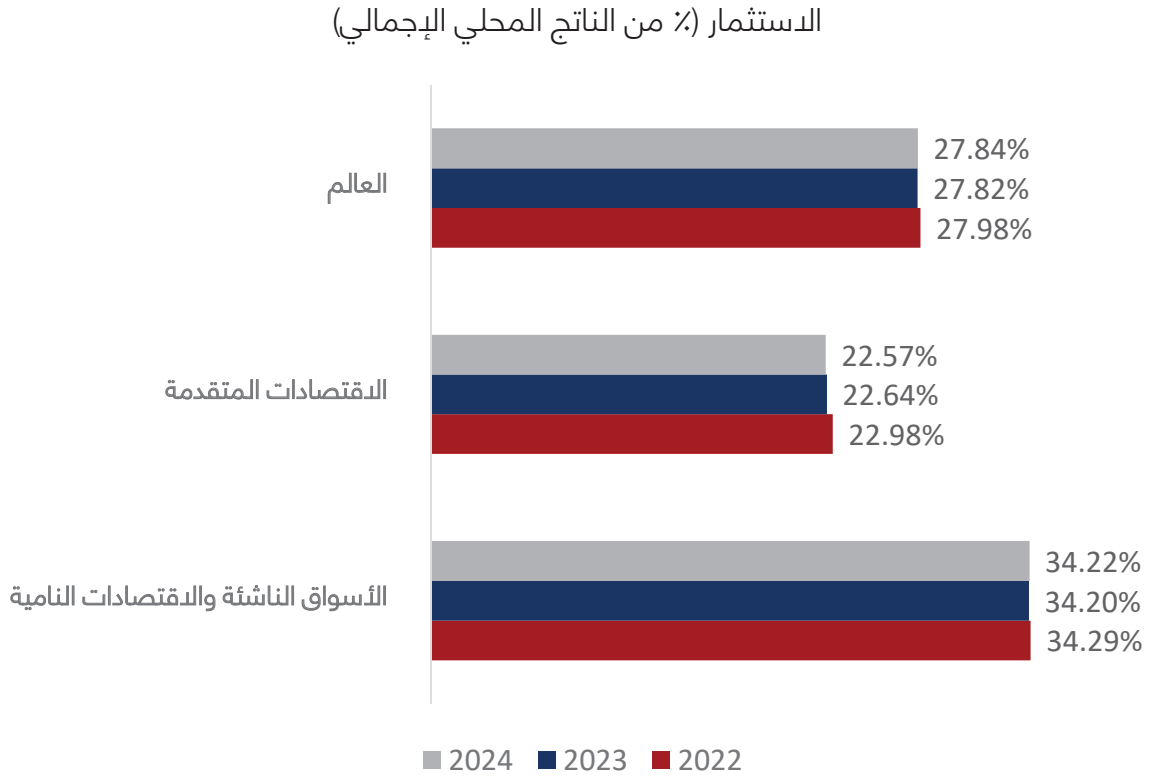
متوسط التضخم السنوي



وفقاً لصندوق النقد الدولي من المتوقع أن ينخفض مؤشر أسعار المستهلك في 84% من دول العالم في عام 2023 مقارنةً بعام 2022، ومن المُتوقع أن ينخفض التضخم العالمي من 8.8% في عام 2022 إلى 6.6% في عام 2023، وأن ينخفض بعد ذلك بدرجة أكبر ليصل إلى 4.3% في عام 2024، ومن المُتوقع أن ينخفض التضخم في الاقتصادات المتقدمة من 7.3% في 2022 إلى 4.6% و 2.6% في 2023 و 2024 على التوالي. أما في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية فإن توقعات التضخم أعلى نسبياً، ومن المُتوقع أن ينخفض التضخم من 9.9% في عام 2022 إلى 8.1% في عام 2023، ومن المُتوقع أن ينخفض بعد ذلك إلى 5.5% في عام 2024.

المصدر: صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2023

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ معدل الاستثمار العالمي 27.88% في المتوسط بين عامي 2022 و2024



يتوقع صندوق النقد الدولي أن تظل معدلات الاستثمار ثابتة بشكل عام في جميع أنحاء العالم بين عامي 2022 و2024، ومن المُتوقع أن يبلغ متوسط معدل الاستثمار العالمي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) حوالي 27.88%، ومن المُتوقع أن يبلغ معدل الاستثمار 22.73% في المتوسط في الاقتصادات المتقدمة و34.24% في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

المصدر: صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2022

10% ارتفاع في أسعار خام برنت و7% ارتفاع في أسعار خام غرب تكساس الوسيط في ديسمبر 2022 مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021

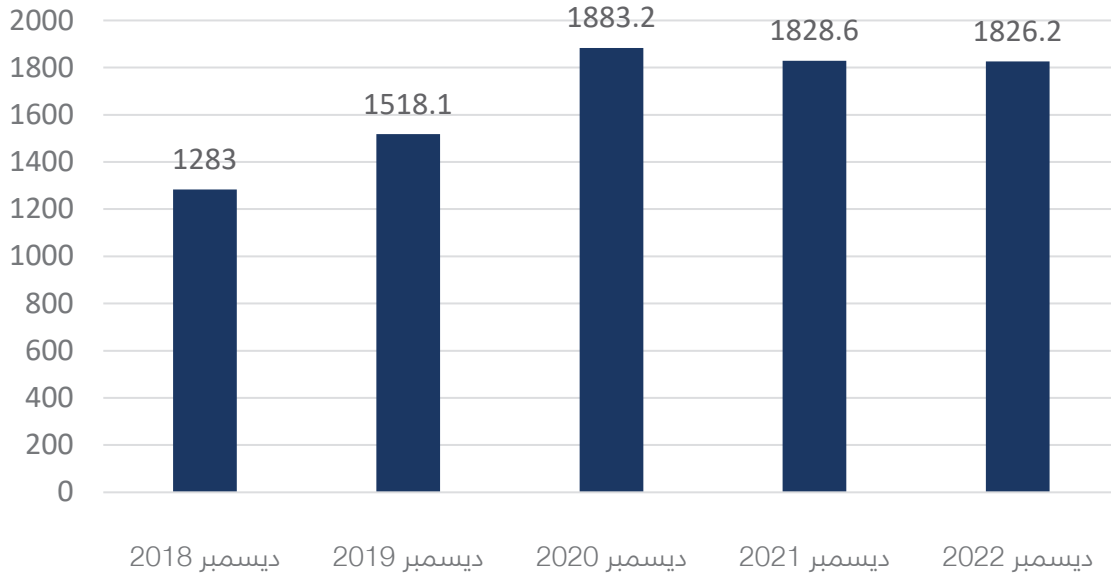


نوع النفط	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	النسبة المئوية للتغير
غرب تكساس الوسيط	75.21 دولار أمريكي للبرميل	80.26 دولار أمريكي للبرميل	7% ▲
برنت	77.78 دولار أمريكي للبرميل	85.91 دولار أمريكي للبرميل	10% ▲

ارتفع سعر برميل نفط خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 7% إلى 80.26 دولار أمريكي للبرميل في ديسمبر 2022 من 75.21 دولار أمريكي للبرميل في ديسمبر 2021، وارتفع سعر برميل نفط خام برنت بنسبة 10% من 77.78 دولار أمريكي للبرميل في ديسمبر 2021 إلى 85.91 دولار أمريكي للبرميل في ديسمبر 2022.

المصدر: بلومبرج

42% نسبة ارتفاع في أسعار الذهب في ديسمبر 2022 مقارنةً بشهر ديسمبر 2021



وصل سعر الذهب إلى 1,826 دولار أمريكي للونقية في ديسمبر 2022، بزيادة قدرها 42% مقارنةً بـ 1,283 دولار أمريكي في ديسمبر 2018.

المصدر: بلومبرج





غرفة البحرين BAHRAIN CHAMBER

تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين الممثل الرئيسي للقطاع الخاص البحريني والصوت المعبر عن مجتمع المال والأعمال بأنشطته وقطاعاته المختلفة بعراقته الممتدة لأكثر من 80 عاماً. منذ تأسيسها عام 1939م تطور دور الغرفة كماً ونوعاً كأقدم غرفة تجارية في المنطقة، حيث واكبت جميع مراحل النمو والتطور الإقتصادي والإجتماعي التي مرت بها مملكة البحرين وشهدتها العالم على مر السنين، وتعاضم هذا الدور وتنوع مع نمو قطاعات الأعمال وتزايد أهميتها في هيكل الإقتصاد الوطني.

وتؤدي الغرفة دورها الريادي والوطني من خلال مجلس إدارتها المنتخب من قبل الشارع التجاري، وأدعها الممتدة المتمثلة بلجانها القطاعية المختصة، والتي تمثل مختلف القطاعات الإقتصادية المساهمة تحت المظلة العريضة للقطاع الخاص البحريني، بالإضافة إلى اللجان المشتركة مع الجهات المختلفة، والعديد من مجالس الأعمال المشتركة مع القطاع الخاص في البلدان الأخرى، إلى جانب جهازها التنفيذي والإداري الذي يضم مختلف الإدارات والمراكز المتخصصة، ويشكل جميع ذلك وغيره كياناً متكاملًا ومتربطاً من أجل تقديم الخدمات المختلفة والقيام بدورها المعني .